وضعية المؤسسات الدينية

خلال الفترة الاستعمارية 1830- 1870

مساجد وزوايا مدينة الجزائر أنموذجاً

الدكتور محمد زاهي، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر

الملخص:

يتناول المقال الاعتداء التي تعرضت له المؤسسات الدينية بمدينة الجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ، التي عطلت معظمها وحولتها عن مسارها الديني والتعليمي والتضييق على علمائها ، الأمر الذي انعكس سلبا على مسارها ، وكل ذلك من أجل تطبيق مشروعها الاستعماري الصليبي للقضاء على الدين الإسلامي.

الكلمات المفتاحية العربية: المؤسسات الدينية ، الفترة الاستعمارية ، الجزائر.

The status of religious institutions during the colonial period 1830-1870

The mosques and the corners of the city of Algiers model

Abstract: The article deals with the attack on the religious institutions in the city of Algiers at the beginning of the French occupation of Algeria, which disrupted most of them and diverted it from its religious and educational track and the restrictions on its 'Oulama' scientists, which reflected negatively on its path, all in order to implement its crusader colonial project to eliminate the Islamic religion.

Keywords: religious institutions, colonial period, Algeria

تعرضت الجزائر منذ فترة بداية الاحتلال إلى هجمة فرنسية التي استهدفت القضاء على دولة الإسلام وعلى الإسلام عقيدة وشريعة ، أرادت من خلالها تحقيق مشروعها الصليبي الحاقد ، هو الاحتلال الثقافي والفكري من أجل طمس حضارة الشعب العربي المسلم ، عن طريق الاعتداء على المساجد والزوايا ومقدسات المسلمين.

أ) تعطيلها وتحويلها عن مسارها الديني والتعليمي:

1- تصفية أوقاف المساجد والزوايا:

كانت الأوقاف هي الممول الرئيسي للمؤسسات الدينية باعتبار أن الأوقاف كانت دائماً بمثابة وزارة الشؤون الدينية ووزارة التعليم في العالم الإسلامي، وقد اعتمدت الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية على تعزيز عملية العدوان على المؤسسات الوقفية والدينية بعد احتلالها لمدينة الجزائر وما حولها في 5 جويلية 1830[1]، عن طريق إصدار ترسانة قانونية تمثلت فيما يلي:

- **قرار 8 سبتمبر 1830:** قامت السلطات العسكرية بعد مرور شهرين من بداية الاحتلال بقيادة الجنرال كلوزيل الحاكم العسكري العام للجزائر بإصدار قرار 8 سبتمبر 1830م، الذي فتح المجال على تعزيز عملية العدوان على أملاك الأوقاف المحبسة على المؤسسات الدينية وإلحاقها بأملاك الدولة الفرنسية، وذلك بحلولها محل الحكومة الجزائرية في تسيير شؤون البلاد[2].

- **قرار 7 ديسمبر 1830:** تعرض قرار 8 سبتمبر لاحتجاجات كثيرة من طرف سكان وعلماء الجزائر، الأمر الذي اضطر الجنرال كلوزيل من تأجيل تنفيذه إلى 7 ديسمبر 1830، مع إدخال عليه بعض التعديلات، وقد أعطى هذا القرار للحكومة الفرنسية حق التصرّف في الأوقاف الإسلامية[3].

- **قرار 23 مارس 1843م:** أصدره وزير الحربية الدوق الماطي، والذي يحق بمقتضاه للسلطات الفرنسية أن تصبح المصاريف والمداخيل الخاصة بالمؤسسات الوقفية والدينية ملحقة بالميزانية الاستعمارية، التي كانت سابقا تحت تسيير الوكلاء المسلمين[4].

- **قانون 4 جوان 1843:** أصدره الحاكم للجزائر الجن رال بوجو، والطي نص على وضع أوقاف مؤسسة الجامع الأعظم التي تشرف على المساجد المالكية تحت يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية (الدومين)[5].

- **قرار 3 أكتوبر 1848:** أصدره الحاكم العام للجزائر شارون، الذي يحق بمقتضاه للسلطة الاستعمارية ضم جميع لأوقاف التابعة للمساجد والزوايا والقباب والجبانات لصالح إدارة أملاك الدولة الفرنسية (الدومين)[6].

2- تعطيل وهدم المساجد والزوايا:

بدأت خطة فرنسا الاستعمارية للقضاء على الدين الإسلامي، عن طريق الاعتداء على المساجد، ولعل أبلغ دليل على ذلك ما ذكره ألبير دوفو في مذكراته التاريخية، أن مدينة الجزائر سنة 1830، كانت تضم 176 مبنى دينياً (منها 13 مسجداً كبيراً، و109 مسجداً صغيراً، و32 ضريحاً، و12 زاوية) وتناقص عددها سنة 1862 ليبلغ 47 مبنى (منها 9 مساجد كبيرة، و19 مسجداً صغيراً، و32 ضريحاً و5 زوايا)[7]. ويرجع ذلك إلى سياسة فرنسا التخريبية

المتمثلة في تهديم المساجد والزوايا وتعطيلها عن أداء مهامها ، ومن أهم الأمثلة على ذلك ما يلي:

- **مسجد السيدة:**

كان مسجد السيدة من أوائل المساجد التي تعرضت للتهديم بأمر من الجنرال كلوزيل الحاكم العسكري العام ، بإيعاز من اليهود الذين عرفوا نقطة ضعف الجنرال الذي كان يطمع في تحقيق الثروة وبأي طريقة ، فأوهموه بأنه يوجد في داخله كنوز الداي ، فبدأ الجنرال يزور ويقصد المسجد مراراً وفي الأخير قرر أن '' يستولي عليه وعلى الزرابي والثريات والمشاعل وعلى منبر رخامي كان هناك''[8]. ويقوم بهدمه بدعوى إقامة ساحة داخل المدينة ، وهي ساحة الشهداء الحالية.

- **زاوية الشبارلية:**

كانت تعد من المدارس العليا الهامة بالنسبة للطلبة الأحناف ، وكان مصيرها هي أيضاً التعطيل والهدم منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ، كما تم اغتصاب كل أوقافها[9].

والجدول التالي يمثل المساجد التي تم تدميرها قبل 30 نوفمبر 1842م[10]:

	المساجد	عدد الملكيات الوقفية		مصيرها
		الملكيات	كراء	
1	جامع الكبابطة		2	دمر
2	مسجد علي مدفع			//
3	مسجد كوشة ابن السمان		2	//
4	مسجد حمام يطو	1	2	//
5	مسجد ابن عشبة	1		//
6	مسجد ابن ميمون		1	//
7	مسجد ابن كلحة	3	1	//
8	مسجد سيدي داود	1	1	//
9	مسجد ابن الصديق	1		//
10	مسجد ابن الرقيسة	2	1	//
11	مسجد المعجازين		1	//
12	مسجد زنقة لالهم	2		//

13	مسجد المرابطة الزرزورة	1		//
14	مسجد سيدي فليح	1	1	//
15	مسجد كوشة بولعبة		2	//
16	مرابط سيدي الجامع		4	//
17	مسجد القايد علي		4	//
18	جامع قبايل	1	4	//
19	جامع السلطان		1	//
20	مسجد حوانيت ابن رابحة	1	1	//
21	مسجد حومة زيان	2	2	//
22	زاوية مولاي حسن		11	//
23	مسجد القهوة الكبيرة		1	//

3- تحويلها عن مهمتها الدينية والتعليمية:

قامت السلطات الفرنسية بتحويل العديد من المساجد والزوايا إلى أغراض غير أغراضها ، فمنها ما حول إلى ثكنات ، وإسطبلات ومستودعات ، ومستشفيات ، ومنها ما حول إلى كنائس ، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

أ- تحويل المساجد إلى كنائس:

قامت السلطات الفرنسية بتحويل العديد من المساجد إلى كنائس كان أهمها بمدينة الجزائر ما يلي:

- **مسجد كتشاوة:** كان هذا المسجد من بين أوائل المساجد التي تم تحويلها إلى كنيسة ، وذلك بعدما أعطى الدوق دو رفيغو الأمر باحتلال المسجد في 17 ديسمبر 1831 ، رغم المظاهرة والاعتصام الذي قام بها المسلمون الجزائريون ، إلا أن السلطات الفرنسية استطاعت القضاء عليها باستخدام القوة ، وتمكنت في 28 ديسمبر 1831 من وضع الصليب ورفع العلم الفرنسي فوق منارته[11].

- **جامع علي بتشين:** كان المسجد يعد من أهم المساجد التابعة للمذهب الحنفي ، وقد تم تعطيله من طرف السلطات الفرنسية ، وتحويله إلى كنيسة في سنة 1843 تحت اسم نوتردام دي فيكتوار وتخصيصه للديانة المسيحية على حسب المذهب الكاثوليكي[12].

ب- تحويل الزوايا عن أغراضها:

- **زاوية القشاش:** كانت تعد من المدارس العليا بمدينة الجزائر ومن الزوايا العلمية ، حيث كانت تملك عدة غرف لإقامة الطلبة والعلماء لكن في سنة 1831 تم تحويلها إلى مخزن عسكري فرنسي[13].

- **زاوية الجامع الأعظم**: كانت تعد من المدارس العليا الهامة بمدينة الجزائر ، وكانت تملك عدة غرف لإيواء العلماء ، تم تحويلها إلى حمام فرنسي سنة 1833م[14].

ب) التسيير الإداري الفرنسي للمؤسسات الدينية:

عرفت فترة بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في تسيير المؤسسات الدينية ، حيث أصبحت إدارة أملاك الدولة الفرنسية هي التي تسيرها وتراقبها ، بعدما كانت سابقا يتم تسييرها ومراقبتها من طرف المجلس العلمي (المجلس التشريعي).

1- تدخل السلطات الفرنسية في توظيف وتقديم المرتبات:

أصبحت السلطات الفرنسية هي التي كانت تختار وتعين الإطار الإداري التابع للمؤسسات الدينية الذين يخدمون القضية الفرنسية ، خاصة بعد سنة 1836 التي تم فيها تطبيق تغييرات في إدارة المؤسسات الدينية ، بعد طرد الوكلاء وتغييرهم بوكلاء نزهاء على حسب ادعائهم تم اختيارهم من طرف السلطات الفرنسية[14] ، فكل موظف كان يقف ضدها تقوم بإيقافه من وظيفته وطرده وهذا ما حدث للمفتي الحنفي ابن العنابي سنة 1832 ثم المفتي المالكي مصطفى الكبابطي سنة 1843[15].

توضح لنا رسالة وزير الحربية الفرنسية الموجهة إلى الحاكم العام للجزائر بوجو في 7 مارس 1846 ، المشروع الجديد الخاص بالتسيير الإداري للمؤسسات الدينية بالجزائر حيث جاء فيها ما يلي: "... إن الدين الإسلامي سوف ينظم على أساس جديد اعتماداً على إدارة جديدة وجيدة ، إن الإدارة الفرنسية حتى الآن كانت تعتمد على تسيير الأمور كما كان موجود في الإدارة السابقة – الإسلامية- ، وحان الوقت لإدخال تعديلات فيما يخص مرتبات موظفي الدين الإسلامي المتواجدين في أماكن مختلفة. فيما يخص هذا الأمر أطلب منك سيدي المارشال بإرسال أمريات لكل مدراء الداخلية والمتصرفين العسكريين في المقاطعات الثلاث بإرسال كل المعلومات الكافية الخاصة بالموظفين بالدين الإسلامي مع ذكر المصاريف أو الرواتب المخصصة لهم. عندما تصلني هذه المعلومات في أقرب وقت سوف أفتح للقرض المخصص للدين الإسلامي ومرتبات الأئمة من ميزانية الدولة المقدرة بـ 50.000 فرنك فرنسي"[16].

وهكذا يتضح مما سبق أن السلطات الفرنسية هي التي أصبحت تتحكم في تسيير المؤسسات الدينية ، وهي التي تخصص مرتبات للموظفين التابعين لها.

لقد كان طلب وزير الحربية من الحاكم العام للجزائر بوجو باتخاذ التدابير اللازمة من أجل إدخال تغييرات فيما يخص مرتبات موظفي الديانة الإسلامية المتواجدين في أماكن متفرقة ، حتى تستطيع السلطات الفرنسية التحكم في إدارتهم ، ويصبحون يعتمدون في الحصول على مرتباتهم عليها وليس على موارد الأوقاف ، ولإخضاعهم كانت تمنح لهم مرتبات زهيدة حتى تبقيهم دائما تحت سيطرتها.

كما أن القيمة المالية التي رصدت لمصاريف الدين الإسلامي قدرت فقط بـ 50.00 فرنك فرنسي وهي مبالغ قليلة وشحيحة مقارنة بحاجيات المؤسسات الدينية بالجزائر.

أصبحت القيمة المالية أو الميزانية المخصصة لمرتبات الإطار الديني شحيحة في ظل التسيير الإداري الفرنسي للمؤسسات الدينية مقارنة بمصاريف أخرى ، فقد جاء في التقرير الفرنسي الخاص بمصاريف المؤسسات الدينية التابعة للدرجة الأولى والخاضعة للتسيير الإداري الفرنسي في 30 نوفمبر 1942 أن القيمة المالية التي رصدت للمصاريف الإدارية بلغت 4.400 فرنك فرنسي ورواتب موظفي المؤسسات الدينية 7.500 فرنك فرنسي ، من المبلغ الإجمالي الذي قدر بـ 180.530 فرنك فرنسي[17].

والجدول التالي يمثل تعيين موظفي جامع سيدي رمضان ومرتباتهم سنة 1849م:

مرتبات بعض الموظفين بجامع سيدي رمضان الذين تم تعيينهم في 10 فيفري 1849[18]:

الاسم واللقب	الوظيفة	الراتب بالفرنك الفرنسي
الحاج قدور بن مُحَمَّد	مؤذن	300
مُحَمَّد بن عبد الرحمن	حزاب	180
أحمد بن القزادري	كناس	180

جاء في تقرير مدير الشؤون الأهلية في 18 ماي 1848 أن إدارته تقوم بمراقبة المؤسسات الدينية تطبيقا لقرار 23 مارس 1843 ، ومسجد سيدي رمضان يعد من أهم وأكبر المساجد بمدينة الجزائر يوجب اختيار موظفيه الذين يخدمون القضية الفرنسية[19].

أدت سياسة فرنسا الهمجية اتجاه المؤسسات الدينية من تدمير ومصادرة وتحويل المساجد عن أغراضها إلى تقليص فرص العمل في صفوف الموظفين الجزائريين في إطار

الديني ، كما قامت السلطات الفرنسية بتقليص عددهم في المؤسسات الدينية التابعة للإدارة الفرنسية ، فعلى سبيل المثال جاء في تقرير فرنسي يعود إلى 10 فبراير 1849 أن أئمة مدينة الجزائر فرض عليهم القيام بوظيفتين في نفس الوقت وظيفة الإمام ووظيفة الوكيل. والجدول التالي يوضح ذلك.

تعيين عدد من الأئمة في بعض المساجد بمدينة الجزائر في 10 فبراير 1849[20].

المسجد	الاسم واللقب	الوظيفة
مسجد ابن رقيسة	حسن بن بوشاشية	إمام ووكيل
مسجد سيدي سعدي	علي بن عمر	إمام ووكيل
مسجد سيدي عبد الله	مصطفى بن بلقاسم	إمام ووكيل
مسجد ابن الشلمون	مُحَمَّد العيشوني	إمام ووكيل
مسجد سيدي بوقدور	قادة مُحَمَّد	إمام ووكيل
مسجد سيدي عبد الرحيم	مُحَمَّد ابن علي الشافي	إمام ووكيل

أصبحت المؤسسات الدينية تحت مراقبة السلطات الفرنسية خاصة بعد إنشاء مصلحة إدارة الشؤون الأهلية في سنة 1847 التي كانت من أهم مهامها المراقبة والقيام بمهام الشرطة اتجاه الأهالي المسلمين. وقد جاء في البند الثاني من إنشائها أن المهمة الرئيسية لرئيس أو مدير مصلحة الإدارة الخاصة بالأهالي هو مراقبة إدارة المساجد وإنشاء شرطة مهمتها مراقبة كل المؤسسات الدينية والإشراف على الأعياد الإسلامية[23].

وهكذا ، أصبحت السلطات الفرنسية لا تختار للوظائف الدينية إلا من يخدم مصالح فرنسا ولا يعارض قراراتها بعد إخضاعه للمراقبة. فعلى سبيل المثال لما توفي المفتي الحنفي مُحَمَّد بن أحمد بمدينة الجزائر في جوان 1848 ، قام الوكيل العام الفرنسي بمطالبة المجلس العلمي الشرعي باختيار أربعة شخصيات من العلماء ، حتى يستطيع هذا الإداري الفرنسي اختيار شخصية واحدة في منصب المفتي الحنفي ، وقد تم اختيار الشخصيات التالية:

1- سي الحاج مُحَمَّد غرناوط.
2- سي الحاج أحمد بن الحاج مصطفى ولد العلج.
3- سي إبراهيم بن سيدي بن علي.
4- سي مُحَمَّد أفندي.

وفي الأخير اختار الوكيل العام الفرنسي الحاج مُحَمَّد غرناوط مفتياً حنفياً لمدينة الجزائر والذي تم تنصيبه في 20 جوان 1848م[22].

2- سياسة التضييق على العلماء:

بدأت فرنسا تهتم بكل ما يتعلق بالمؤسسات الدينية منذ بداية الاحتلال الفرنسي ، واعتمدت على جهاز المكاتب العربية لتشديد المراقبة على العلماء ، الذين كانت لهم مكانة كبيرة في صفوف المجتمع الجزائري المسلم ، كما اعتبرت أن بقاء المساجد والزوايا تحت أيديهم وتصرفهم يؤدي حسب الفرنسيين إلى تخريج عناصر متعصبة ومعادية للسلطة الفرنسية ، كما اعتبر ضباط المكاتب العربية المدرسون بمثابة الأعداء الحقيقيون لفرنسا لأنها الفئة التي سوف تقف ضد مشروعها الاستعماري[23].

وهكذا استخدمت السلطات الفرنسية سياسة جهنمية تتمثل في سياسة الإغراء والقوة اتجاه العلماء ، فكانت لا تختار في المناصب الدينية إلا الشخصيات التي تنحاز للقضية الفرنسية ، وتهمل القضية الوطنية ، وبهذه الطريقة فقد العلماء استقلاليتهم وحريتهم في ظل الاحتلال الفرنسي ، مما جعل بعضهم لا يحتجون نظراً للقيود والضغوطات التي يتعرضون لها من طرف الإدارة الفرنسية ، فأصبحت وظيفة الهيئة الدينية تقتصر على إقامة الصلوات الخمس وصلاة الجمعة والأعياد فقط[24] ، كما قلصت فاعلية در المفتي فأصبحت مهامه تقتصر فقط في الإشراف على الجامع الأعظم للمدينة وأداء صلاة الجمعة وإصدار الفتوى ، وهكذا أصبحت الهيئة الدينية بدون نفوذ ولا تأثير ، رضيت بالحياة الذليلة وتقبلت المرتبات الزهيدة التي تمنح لهم[25].

كما قامت السلطات الفرنسية بمواجهة كل من يخالف إستراتيجيتها الاستطيانية بعنف ، فقامت إدارة المكاتب العربية بعد سنة 1853م بإبعاد وعزل المدرسين الذين يخدمون القضية الفرنسية ، الأمر الذي سوف ينعكس سلباً على مستقبل المدارس العربية الإسلامية ، التي كان من بين أسباب تراجعها ندرة المدرسين[26]. كما فرض أيضا على كل مدرس يريد فتح مدرسة قرآنية أن يكون حاصلاً على شهادة الكفاءة من طرف المعاهد الفرنسية حتى تضع الحواجز والعوائق أمام الزوايا العلمية والمدارس العربية الإسلامية[27] ، ومنع المدرسين الذين لا يخدمون المشروع الفرنسي بالجزائر من التدريس والتضييق عليهم بشتى الطرق مما جعل الحاكم العام للجزائر الجنرال رندون يصدر أوامر سنة 1857 بألا يمارس المدرسون وظيفة التعليم إلا بعد الحصول على رخصة من الجنرال قائد المنطقة[28].

وهكذا أصبح عدد العلماء سنة 1850م يتراجع لأسباب عديدة أهمها النفي والهجرة بعد مرور فقط عشرون سنة من الاحتلال حتى أصبح الفرنسيون يوظفون علماء وقضاة دون

مراعاة مستواهم العلمي وكفاءتهم[29]. وكان الشرط الوحيد للحصول على الوظائف في ظل الاحتلال الفرنسي هو موالاتهم لفرنسا وتقديم خدمات للاستعمار ، ولا يبقون في مناصبهم إلا ما داموا يعملون لمرضاة فرنسا. وهذا ما ذكره برك (Berque) في إحدى مقالاته التي جاء فيها ما يلي: '' لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لا نأذن بتسمية المفتي أو الإمام إلا من بين الذين اجتازوا درجات التحسيس ولا يمكن للموظف الديني أن ينال أي رقي ، إلا إذا ما ظهر للإدارة الفرنسية إخلاصاً منقطع النظير !''[30].

ج- انعكاسات السياسة الاستعمارية على المؤسسات الدينية:

1- انخفاض عدد طلبة العلم:

أدى حرمان طلبة العلم من الأوقاف الإسلامية التي كانت تقدم خدمات مجانية إلى طلبة العلم إلى انخفاض عددهم بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر. فبعدما كان عددهم بالآلاف في جميع ربوع الجزائر ، أصبح عددهم في سنة 1870 سوى 600 تلميذ يتلقون التعليم العربي الإسلامي[31].

وهكذا ، أدى فقدان موارد الأوقاف إلى انخفاض عدد الطلبة المتخرجين من المدارس الثانوية والعليا والزوايا ، وهذا ما أكده بليسي دير ينو (Pellissier) بقوله: '' لقد كان لمصادرة ممتلكات المساجد واستنزاف لموارد التعليم الذي كان يتخرج منه ، على مجموع ولايات الوطن ، ما يقارب ثلاثة آلاف من الفقهاء وعلماء الشريعة''[32].

كما أصبح خريجو المدارس العليا والزوايا لا يجدون منصب عمل في المؤسسات التعليمية لأن أغلبها دمر وأصبح تحت قبضة الإدارة الفرنسية التي حولتها إلى أغراض أخرى ، مما جعل طلبة العلم يتحولون إلى حرفة أخرى لمساعدة عائلاتهم التي أصبحت تعاني من الفقر ، وهذا ما أكده الملازم مارغريت بقوله: '' تقلص التعليم فيها بسبب الفقر الذي أصاب السكان ، فأصبحت العائلة والقبيلة في حاجة ماسة إلى أفرادها لمساعدتها على العيش والبقاء ، ومنها بقيت المدارس خالية ومهجورة''[33].

أدى أيضا مصادرة وهدم أغلب المؤسسات الدينية من مساجد وزوايا داخل المدن إلى توجه طلبة العلم إلى الزوايا المتواجدة في الجبال أو في الصحراء ، كما اضطر بعض طلبة العلم إلى الهجرة خارج البلاد لإكمال دراستهم وهذا ما أكده تيران بقوله: '' أتلفت جميع المصادر بجميع مستوياتها في كل التراب الجزائري ، الشيء الذي اضطر بعض الناس الذين كانوا يرغبون في التعليم إلى التنقل والهجرة خارج الجزائر ، بعد أن فقدوا هذا التعليم في بلادهم''[34].

2- انتشار الفقر في صفوف العلماء:

عرفت فترة حكم بوجو (1841- 1847) بالسيطرة الكلية على مقاليد الحياة الدينية ، فعدمت سلطات الحكم العسكري الفرنسي بالجزائر إلى الاستيلاء على معظم أوقاف المؤسسات الدينية[35] ، الأمر الذي أدى إلى حرمانها من الموارد المالية التي كانت مخصصة لجميع موظفي السلك الديني ، فبعدما كان رجال الدين والعلماء يتحصلون على مرتباتهم من المؤسسات الوقفية ، أصبحوا في ظل الاحتلال الفرنسي تابعين للإدارة الفرنسية وتحت رحمتها ، مما عرّض معظمهم للفقر نتيجة بقاء مرتباتهم كما هي في السابق في الوقت الذي انخفضت فيه القيمة النقدية[36].

كما أدى حرمان الجزائريين من الأوقاف إلى سوء أحوال المدرسين والعلماء بعد ضياع مصدر رزقهم الذي قضى عليه الاستعمار ، وهذا ما أكده تيران بقوله: " لقد تراجع رجال ذوو وزن وقيمة كبيرين أمام الوظائف التي لم تصبح قادرة على إعالتهم..."[37] الأمر الذي شجعهم على ترك وظائفهم والهجرة خارج الوطن ، مما انعكس سلباً على التعليم وهذا ما يؤكده رايْن بقوله: " وكانت النتيجة الخراب الكامل للتعليم بعد أن هجره المدرسون إلى خارج الجزائر"[38] . ولعل أهم الوثائق التي توضح ما بلغه العلماء من فقر وبؤس الرسائل والشكاوى والاحتجاجات التي وجهها العلماء إلى السلطات الفرنسية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر.

جاء في رسالة وجهها المفتي علي بن الحفاف إلى ابن أخته الطفل أحمد بن رويلة في سنة 1844م يطلب منه المساعدة نظرا لتواجده بفرنسا ، نظراً لأن أحمد بن رويلة كان يعد من أبناء الأعيان الذين أخذوا كرهينة إلى فرنسا للدراسة بباريس ، فطلب منه أن يتصل بأحد المسئولين الفرنسيين المتواجد بباريس يطلب منه أن يساعد خاله علي بن الحفاف الذي عزل من منصبه في مسجد سيدي رمضان بمدينة الجزائر وهو الآن يعاني الفقر ، وقد جاء في نص الرسالة ما يلي:

"... وتوصيه عليّ وتعطيه اسمي وتقل (كذا) له أنا خالي عالم يقرأ (كذا) وليس له شيء بدخله وليس عنده وظيف متاع الطلبة ، وكان سابقا عنده مسجد يسمى سيدي رمضان وليس الآن في يده شيء يعيش به"[39] .

كما جاء في رسالة أخرى وجهها مفتي المالكية القديري إلى مدير الداخلية في تاريخ 29 أكتوبر 1845م ، يطلب منه أن يوظف الابن الأكبر للإمام مُحَمَّد الحرار في المسجد الموجود في شارع الروميدي في مكان أبيه الذي توفي ، حتى يستطيع مساعدة إخوانه ، ومساعدة هذه الأسرة العلمية التي رغم أن رب العائلة كان يتولى الإمامة إلا أنها أصبحت تعاني الفقر بعد وفاته. وقد جاء في نص الرسالة ما يلي:

''فنعلمك وأن رجلاً توفي – يعيش راسك- اسمه مُحَّد الحرار وخلف أولاداً وبيده مسجد بالروميدي، وله ولد كبير يقرأ القرآن، فنطلب منك أن تعطيه المسجد المذكور ليستعين به على إخوانه، وعادة بلدنا من له مسجد وخلف ولداً يقرأ القرآن فهو أحق به من غيره''[40].

كما جاء أيضا في رسالة أخرى وجهها المفتي الحنفي أحمد بن مُحَّد إلى مدير الداخلية في 11 ماي 1847م، يشكر فيها السلطات الفرنسية على زيادة راتبه 250 فرنك لأن الحاجة والفقر قد دعته إلى ذلك[41].

3- فقدان العلماء لمكانتهم وهيبتهم:

فقد رجال الدين والعلماء بالجزائر تلك الاستقلالية التي كانوا يتمتعون بها في السابق، ومن ثم فقدوا مكانتهم وهيبتهم في المجتمع الجزائري المسلم، فأصبحوا في ظل الاحتلال الفرنسي مقيدين لأنهم مرتبطون بالإدارة الفرنسية ويتحصلون على مرتباتهم منها، فأصبحوا مجرد موظفين لدى سلطات الاحتلال الفرنسية.

كما كانت الإدارة الفرنسية تحت إشراف مديرية الداخلية هي التي كانت تقوم باختيار وعزلا موظفي السلك الديني، مما جعل أغلبيتهم ترضى بالحياة الذليلة وبالمرتبات المنخفضة[42]. فكان المفتي والإمام في الفترة الاستعمارية لا يصل إلى هذا المنصب إلا بعد اختياره من السلطات الفرنسية وبالتحديد من الشخصيات التي انحازت للقضية الفرنسية[43]. ويتأكد هذا التدني لما وصل إليه رجال الدين والعلماء، والوضع المزري الذي صاروا إليه، بعدما أصبحت كلمتهم غير مسموعة لدى السلطات الفرنسية، وأصبح لا يحق للمجلس العلمي ولا المفتي ولا القاضي له الحق في إصدار القرارات إلا بعد الرجوع إلى السلطات الفرنسية[44].

بينت المراسلات التي كانت تتم ما بين رجال الدين والعلماء مع الإدارة الفرنسية مدى التذلل في رسائلهم من خلال استعمالهم لألقاب المدح الذليل للحاكم العام ومدير الداخلية، فكانت مراسلاتهم فيها بعض التكلف المعنوي واللفظي، وعلى سبيل المثال جاء في الرسالة التي وجهها المفتي الحنفي الشيخ أحمد بن مُحَّد في سنة 1845م إلى مدير المالية بالجزائر، بقوله: '' إلى حضرة المعظم (مسيو دريكتور دي فناص)، نهارك مليح وجسمك صحيح، وسلام عليك ورحمة الله وبركاته''[45].

وجاء في رسالة أخرى التي وجهها المفتي الحنفي في 11 ماي 1847م إلى مدير الداخلية دي لابورت بقوله: '' وبعد، أيها السيد الجليل، فقد أتاني كتابك الرفيع، وخطابك

البديع وفهمت ما فيه جملة وتفصيلاً، وعن قضية زيادة الراتب الذي نقبضهم من حضرتك الرفيعة، فيحصل لي من ذلك فرح وسرور..."[46].

الخاتمة:

وهكذا حاول الاستعمار الفرنسي من خلال مخططاته الاستدمارية على تحقيق مشروعه الصليبي الحاقد، هو طمس حضارة الشعب الجزائري المسلم، وكل ماله علاقة بالثقافة العربية الإسلامية.

الإحالات:

1) Delvoux, (Albert), Les édifices religieux de l'ancien Alger, in RA (N°7), p 183.
2) Recueil des Actes du Gouvernement de l'Algérie, 1830- 1854, imprimerie du gouvernement, 1856, p 2.
3) Delvoux, (Albert), Les édifices religieux de l'ancien Alger, in RA (N°7) 1863, p 185.
4) Archives nationales d'Outre Mer à Aix-en-Provence (A.N.O.M.) : 8H15-16, décret 23 mars 1843.
5) A.N.O.M., 8H15-16, décret 04 juin 1843.
6) A.N.O.M., F80/1087, Arrêté du 03 octobre 1848.
7) مصطفى، بن حموش، مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطط ديلفوكس والوثائق العثمانية، الجزائر، دار الأمة، 2007، ص 8.
8) حمدان بن عثمان، خوجة، المرآة، (تقديم وتعريب وتحقيق: مُحَمَّد العربي الزبيري)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
9) أبو القاسم، سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر: دار البصائر، ج5، 2009، ص 117.
10) A.N.O.M., F80-1087, Etat des quarante-deux mosquées qui ont cessé d'être affectés au Culte, 30 novembre 1842.
11) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830- 1854، الجزائر: منشورات ANEP، 2008، ص 28.
12) مصطفى، بن حموش، مساجد مدينة الجزائر...، المرجع السابق، ص 47.
13) نفسه، ص 53.
14) A.N.O.M., 1H1 Lettre du Rapatel au ministère de guerre sur Seboul Keirat, 30 mai 1836.
15) A.N.OM., 1h1, rapport du général de Bar, 27 mai 1843.
16) A.N.O.M., F80-1087 projet de réorganisation du Culte Musulman 7 mars 1846.
17) A.N.O.M., 8H15-16 le développement des recettes et dépenses des établissements religieux de la 1ère catégorie, 30 novembre 1842.
18) A.N.O.M., 5M2, La nomination, 10 février 1849.
19) A.N.O.M. ; 5 M2, au sujet de la Mosquée de Sidi Ramdan, 18 mai 1848.
20) A.N.O.M., 5M2, La nomination des Imams des mosquées, 10 février 1849.
21) A.N.O.M., 1I10, Projet de réorganisation du Culte Musulman, 1 mars 1847.
22) A.N.O.M., 5M2, La nomination du Muphti Hanefi, juin 1848.
23) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844- 18871، عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2006، ص 269.
24) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج4، ص 362.

25) نفسه ، ج4 ، ص 361.
26) صالح ، فركوس ، إدارة المكاتب العربية ، المرجع السابق ، ص 271.
27) A.N.O.M., 1I13, Décret 15 janvier 1849.
28) صالح ، فركوس ، إدارة المكاتب العربية ، المرجع السابق ، ص 272.
29) أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق ، ج4 ، ص 371.
30) مسعود ، مجاهد ، الجزائر عبر الأجيال ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، د ت ، ص 48.
31) مسعود ، مجاهد ، الجزائر عبر الأجيال ، المرجع السابق ، ص 291.
32) صبحي ، حسان ، النظام التربوي الاستعماري ، ص 28.
33) حلوش ، عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية ، ص 45.
34) حلوش ، عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية ، المرجع السابق ، ص 45.
35) أبو القاسم ، سعد الله ، رسائل علماء الجزائر في القرن الماضي ، مجلة الثقافة ، العدد 98 ، السنة السابعة عشر ، مارس- أبريل 1987 ، ص 63.
36) عبد الحميد ، زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 211.
37) حلوش ، عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية ، المرجع السابق ، ص 43.
38) نفسه ، ص 38.
39) أبو القاسم ، سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 1990 ، ج3 ، ص 369.
40) A.N.O.M., 1I22 Lettre du Muphti Maleki El Kadiri au Directeur de l'intérieur 1845.
41) A.N.O.M., Lettre du Muphti Hanefi au Directeur de l'intérieur 1847.
42) أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق ، ج4 ، ص 361.
43) نفسه ، ج4 ، ص 352.
44) نفسه ، ج4 ، ص 378.
45) A.N.O.M., 1I23 Lettre du Muphti Hanefi au Directeur de finance 1845.
46) A.N.O.M., 1I23 Lettre du Muphti Hanefi au Directeur de l'intérieur 1847.

المصادر والمراجع:

أ/ بالعربية:

1- بن حموش ، مصطفى ، مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطط ديلفوكس والوثائق العثمانية ، الجزائر ، دار الأمة ، 2007.
2- خوجة ، حمدان بن عثمان ، المرآة ، (تقديم وتعريب وتحقيق: مُحَمَّد العربي الزبيري) ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1972.
3- فركوس ، صالح ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-18871 ، عنابة: منشورات جامعة باجي مختار ، 2006.
4- مجاهد ، مسعود ، الجزائر عبر الأجيال ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، د ت.
5- سعد الله ، أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 1990 ، ج3.
6- سعد الله ، أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزائر: دار البصائر ، 2009.
7- سعد الله ، أبو القاسم ، رسائل علماء الجزائر في القرن الماضي ، مجلة الثقافة ، العدد 98 ، السنة السابعة عشر ، مارس- أبريل 1987.

ب/ بالفرنسية:

1- A.N.O.M., F80/1087, Arrêté du 03 octobre 1848.
2- A.N.O.M., F80-1087, Etat des quarante-deux mosquées qui ont cessé d'être affectés au Culte, 30 novembre 1842.
3- A.N.O.M., F80-1087 projet de réorganisation du Culte Musulman 7 mars 1846.
4- A.N.O.M.,8H15-16, décret 04 mars 1843.
5- A.N.O.M., 8H15-16, décret 04 juin 1843.
6- A.N.O.M., 8H15-16 le développement des recettes et dépenses des établissements religieux de la 1ère catégorie, 30 novembre 1842.
7- A.N.O.M., 1I10, Projet de réorganisation du Culte Musulman, 1 mars 1847.
8- A.N.O.M., 1I13, Décret 15 janvier 1849.
9- A.N.O.M., 1I22 Lettre du Muphti Maleki El Kadiri au Directeur de l'intérieur 1845.
10- A.N.O.M., 1I23 Lettre du Muphti Hanefi au Directeur de finance 1845.
11- A.N.O.M., 1I23 Lettre du Muphti Hanefi au Directeur de l'intérieur 1847.
12- A.N.O.M. ; 5 M2, au sujet de la Mosquée de Sidi Ramdan, 18 mai 1848.
13- A.N.O.M., 5M2, La nomination du Muphti Hanefi, juin 1848.
14- A.N.O.M., 5M2, La nomination, 10 février 1849.
15- Delvoux, (Albert), Les édifices religieux de l'ancien Alger, in RA (N°7) 1863, p 185.
16- Recueil des Actes du Gouvernement de l'Algérie, 1830- 1854, imprimerie du gouvernement, 1856, p 2.